اي على الجملة الكبرى على الجملة الاسمية **محل** من الاعراب لكونها تابعة لجملة لا محل لها من الاعراب فلا يكون بما نحن بصدده لكنه قد تعرض له لكون المقام صالحا لذلك التقدير كما انه صالح لتقدير الحال على ما مفهوم التقييد المذكور يقتضي ذلك **فان قلت** لا شك ان الجملة الشرطية معطوفة فالمعطوف عليها هو ما **قلت** المعطوف عليها محذوفة كانه قال اذا عطف جملة فقد اخوه على جملة قام ابوه يكون لها محل من الاعراب واذا عطفت على مجموع زيد قام ابوه لا يكون لها محل من الاعراب ويجوز ان يكون امثال هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمر بالعفو والاطلاق **ولو قدرت الواو** في قولنا وقعد اخوه **واو الحال** الدالة على مجرد اقتران الحال بمضمون العامل **فان قلت** كيف يتصور ههنا الحال مع انها لمرتبين هيئة ولا يمكن ايضا ان يكون حالا عن زيد ولا عن ضميره والا يلزم اختلاف العامل بين الحال وصاحبها **قلت** لا شك ان كل حال يفيد التقييد ولو على طريق التوقيت فلا جرم ان الحال ههنا تبين مقارنة القيام للقعود كما في قولك جاء زيد وقد ركب الامير **كانت الجملة** اي جملة قعد اخوه **في موضع نصب** لوقوعها في موضع الحال **وكانت لفظة** قد **مضمرة** اي محذوفة مقدرة في تلك الجملة فان الفعل الماضي اذا وقع حالا فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة كما في قوله تعالى قد حصرت صدورهم

جاؤكم

جاؤكم حصرت صدورهم هكذا قال الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة المقدرة فالتحقيق ان الاصل عدم التقدير مع استقامة المعنى وان البحث هو الحال التي يكون قيدا للعامل مطلقا سواء كانت في الماضي او في الحال او في الاستقبال لا الحال التي تكون الى معنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى يحتاج الى تحمل ذلك التقدير فمن شأن الاحتياج اليه اذا اشتبه ان المعنيين وعدم التمييز مطلقا للاستعمال هذا ثم قال المصنف في كتاب المغني وهما يلتحق بهذا انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم ليست الجملة الاولى وحدها في محل النصب ولا الجملة الثانية تابعة لها حتى تكون في محل النصب وحدها ايضا بل كلتا الجملتين معا في موضع النصب على انها مقولة القول فلا محل لكل واحدة منهما على حدة لان المقول مجموعهما من حيث هو وكل واحدة من الجملتين جزء المجموع المقول فكما انه لا محل لكل واحدة من جزئي الجملة الواحدة على حدة باعتبار القول كذلك لا محل لكل واحدة من الجملتين على حدة فتأمله اقول وجه التأمل على ما قصده ان اعتبار المحل انما يكون في المجموع قصدا وصالة وان كان الظاهر على ان لكل واحدة منهما محلا من الاعراب التعلق القول بكل منهما ضمنا فكذا اجعله من الملحقات ولما كانت الظهارة